تقرير

اتجاهات المستقبل

العدد الحادي عشر - يونيو 2025

تقرير اتجاهات المستقبل

يُعنى «تقرير اتجاهات المستقبل»، الذي يصدره مكتب ترينـدز الافتراضي في مونتريال باللغتين الإنجليزية والعربية بالدراسات الاستشرافية الحديثة التي تسعى لتحديد اتجاهات المستقبل، والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في هذه الاتجاهات أو في حركة مسارها، وأهمّ الدراسات التطبيقية التي تبحث تطبيق المعرفة والنظريات العلمية والمعلومات لحل المشكلات وتخطي تحديات الحاضر والمستقبل، ويخصص التقرير جزءًا للأشكال التوضيحية والبيانية التي تختصر أهم الدراسات المعنية بعالم المستقبل وتحدياته.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
حمد الحوسني
د. أماني فؤاد
ماري فالي
سارة النيادي
مريم شادي
تحرير وتدقيق، رنا الدقاق
تصميم، وائل عبدالمجيد

1 - دراسات استشرافية

الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية 4
الذكاء الاصطناعي، والحوكمة العالمية، والسيادة الرقمية 6
من الأزمة إلى استشراف المستقبل: نحو سياسة خارجية طويلة الأمد 8
أمن الطاقة والجغرافيا السياسية 10
العلاقات بين كندا والولايات المتحدة 12

2 - دراسات تطبيقية

كيف أصبح الذكاء الاصطناعي عاملًا محدّدًا لعلاقات القوة بين الدول؟ 14
تهديدات الذكاء الاصطناعي للسياسة 16
التزام كندا وتعاونها مع دول الآسيان 18
«كلير‌فيو أي آي»: الضرورة الملحّة لرفع مستويات محو الأمية العامة 20
استراتيجية فرنسا الدولية للسياسة الخارجية المتعلقة بحقوق المرأة 22

3 - المستقبل في أرقام

الترابطات بين التغيرات في المجتمع بحلول عام 2050: الثقافة والحوكمة 25
الدخل بحسب العرق وارتباطه بتوقعات حجم الطبقات الاجتماعية في عام 2050 26
الدول الأكثر تعليماً في العالم 27
اقتصاد العالم السري بقيمة 12.5 تريليون دولار 28
كيف يشعر الكنديون بشأن السفر إلى الولايات المتحدة؟ 29
الطلب على الطاقة في مراكز البيانات الأمريكية (2023-2030) 30
ارتفاع معدل الزيارات لموقع ChatGPT مقارنةً بمواقع الويب الرائدة الأخرى 31

1 دراسات استشرافية

الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدوليـــة

إ. بودي، «تقنيات الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية: هل نحتاج إلى أطر تحليلية جديدة؟» مجلة RUSI، العدد 169 (5)، 2024، ص. 66-74.

شهدت الدراسات المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال العلاقات الدولية تطورًا ملحوظًا منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. في البداية، ركّزت هذه الدراسات على التطبيقات العسكرية مثل أنظمة الأسلحة الذاتية. ومع مرور الوقت، توسع الاهتمام ليشمل تطبيقات أعمّ؛ خاصة بعد إطلاق نماذج توليدية مثل ChatGPT في عام 2022. كانت الاهتمامات الأولية موجَّهة نحو تأثير الذكاء الاصطناعي في مجال الحرب، أما الآن، فيستكشف الباحثون تطبيقات متنوعة تشمل التحليلات التنبؤية في المجالات العسكرية والمدنية، وفحص البيانات، واستخدامها بصفتها أنظمة مساعدة في اتخاذ القرار.

تتناول إ. بود كيف تطورت أنماط العلاقات الدولية لتفسح مجالًا لظهور الذكاء الاصطناعي، وتستعرض الأبحاث المتوافرة في أربعة اتجاهات رئيسية: توازن القوى، الحوكمة، المعلومات المضللة، والأخلاقيات.

فيما يتعلق بتوازن القوى، يُعدّ الذكاء الاصطناعي حاليًّا أحد العناصر الرئيسية في المنافسة بين القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، ويناقش العلماء إذا ما كان للذكاء الاصطناعي تأثير كبير على تغيير وزن القدرات العسكرية على نحو يُحدِث خللًا في توازن القوى الحالي، أو أن هذا التأثير مبالغ فيه. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي وكوريا، يتركز الاهتمام حول Gov Tech، Gov Cong.

كما تُبذل الجهود العالمية في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي، مثل «قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي» و«استراتيجية الاتحاد الأفريقي للذكاء الاصطناعي»، تُبرز هذه الجهود أهمية ضبط الذكاء الاصطناعي بمظلة من القواعد الحاكمة، لكنها قد تستحدث مبادئ تحدث فجوة في مجال تطبيق القوانين الدولية السارية.

يتناول البحث أيضًا دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حملات المعلومات المضلّلة؛ خاصةً تلك التي تقوم بها دول مثل روسيا والصين. يحذر الخبراء من عواقب تزييف المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي، لأنه سيقوض الثقة العامة ويزعزع استقرار الديمقراطيات. وأخيرًا، يغطي موضوع الجدل الأخلاقي تساؤلات حول كيفية المساءلة، والوكالة في استخدام الذكاء الاصطناعي ، خاصة في البيئات العسكرية. ولمعالجة هذه الهواجس، قد يُعهد بها إلى تخصصات خارج العلاقات الدولية، بما في ذلك الفلسفة وعلم الأخلاقيات التطبيقية.

وأخيرًا، تشير الباحثة إلى ثلاثة اتجاهات بحثية مستحدثة في مجال الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية. أولًا، الدعوة إلى إعادة تصور التكنولوجيا بحيث يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي على أنه جزء أصيل من ديناميكية عمل المؤسسات السياسية والاجتماعية. ثانيًا، الاتجاه نحو رفض حصر الذكاء الاصطناعي داخل دائرة سباق التسلح، ما يعزّز التعاون بين الدول بدلًا من التوترات. ثالثًا، التركيز المتزايد على دور الفاعلين خارج القوى الكبرى، مثل شركات التكنولوجيا ودول الجنوب، في حوكمة الذكاء الاصطناعي والمعايير الدولية.

بشكل عام، تشير البحوث الحديثة إلى أهمية إعادة تقييم العلاقة بين التكنولوجيا والقوة العالمية، إذ يُعدّ الذكاء الاصطناعي عاملًا رئيسيًّا في هذا التحوّل.

BIG DATA

تستعرض الدراسة الأبحاث المتوافرة في أربعة اتجاهات رئيسية: توازن القوى، الحوكمة، المعلومات المضللة، والأخلاقيات

IOT

تشير البحوث الحديثة إلى أهمية إعادة تقييم العلاقة بين التكنولوجيا والقوة العالمية، إذ يُعدّ الذكاء الاصطناعي عاملًا رئيسيًّا في هذا التحوّل

- https://doi.org/10.1080/03071847.2024.2392394/
- Bode, I. (2024). «AI Technologies and International Relations: Do We Need New Analytical Frameworks?», The RUSI Journal, 169 (5), 66–74.

- GovTech: التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا لتحديث الممارسات الحكومية وزيادة كفاءة الخدمات. [المترجمة]
- GovCon: تعاقد الشركات أو الأفراد مع الحكومة لتقديم سلع أو خدمات عالية الجودة. [المترجمة]

دراسات استشرافية

الذكاء الاصطناعي، والحوكمة العالمية، والسيادة الرقمية

س. سريفاستافا، وج. بولوك،» الذكاء الاصطناعي، الحوكمة العالمية، والسيادة الرقمية «، arXiv preprint arXiv، جامعة كورنيل، أكتوبر 2024.

يهيمن الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد على الحوكمة العالمية، إذ تُعدّ تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات قوية تستخدمها الدول والشركات لتعزيز الهيمنة والسيادة الرقمية. ترى الدول في الذكاء الاصطناعي وسيلةً لتعزيز القدرات الوطنية والتنافسية، لكنها تظل معتمدة على الأُسس التكنولوجية العالمية. في المقابل، أصبحت الشركات التكنولوجية البارزة مثل «ألفابت» و«ميتا» و«أمازون» ذات ثقل على الساحة العالمية بفضل الهيمنة التي حققتها من خلال تطوير الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من أن هذه الشركات قد لا تحل محل الدول، فإنها تتداخل مع السلطات العامة في ديناميكية معقدة من التعاون والمنافسة، ما يخلخل المفاهيم التقليدية المعروفة عن ممارسة السيادة.

في هذا البحث، يطرح الباحثان تصنيفًا لكيفية تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي للقوة العملية والتنظيمية وقدرات التواصل في مجالات متعددة مثل استخدام العنف، ومعاملات الأسواق، والحقوق. إذا كانت الحكومات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتطوير الأسلحة الذاتية، وتعزيز آليات المراقبة، ونُهج الدعاية الموجّهة، ما يعمق قبضتها بشكل فعّال، فإن الشركات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتعزيز السيطرة على السوق، وتنمية الأعمال، وإعادة صوغ وتشكيل المعايير الاجتماعية المتعلقة بالخصوصية والعمل. إضافة إلى ذلك، يؤدي الاعتماد المتزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعمل بشكل أكثر استقلالية إلى تقويض السيطرة البشرية، وكذلك عدم القدرة على تطبيق المساءلة في الحكومة. يناقش البحث فرضية مفادها أن دمج الذكاء الاصطناعي في الحوكمة الدولية لا يقوض السيادة كما يُشاع، بل يعيد تشكيلها. فمن الناحية المؤسسية، تستعيد الدول السلطة من خلال تنظيم الذكاء الاصطناعي وإحكام السيطرة على البُنى التحتية الرقمية؛ مثال على ذلك المبادرات الأوروبية نحو سنّ القوانين واللوائح المنظِّمة في هذا المجال، وكذلك الصين التي تعتمد مبدأ «التقنية الوطنية الصينية» . ولكن على أرض الواقع، تُمارَس السيادة من خلال التنسيق بين القطاعات العامة والخاصة. تعتمد الحكومات مثلًا على الشركات العملاقة في عملية الابتكار الرقمي وتقديم الخدمات، ما يجعل التعاون بين القطاعَين العام والخاص الصيغة الأساسية للحفاظ على القدرات السيادية. يحدث ذلك حتى مع استمرار المطالبة التقليدية بضرورة انفراد الدولة واحتكارها للسيادة.

وأخيرًا، يشير الباحثان إلى المخاطر الناجمة عن عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على نحو مستقل عن السيطرة البشرية، الأمر الذي يعرّض هياكل الحوكمة العامة والخاصة للخطر. ومع تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في صنع القرار، يحدث تحول جذري في ممارسة السلطة السياسية وتوازن القوى العالمية. ومن ثم، يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية في العلاقات الدولية على استكشاف طرق إدارة الدول والشركات لقدرات وأدوات الذكاء الاصطناعي لتجنب آثارها المدمرة. كما ينبغي دراسة كيفية ترسيخ الفوارق على مستوى العالم أو مقاومتها وتحديها، واستكشاف كيف يمكن لوكالة الذكاء الاصطناعي أن تعيد صوغ مفهوم الحوكمة بشكل جذري.

> الحكومات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتطوير الأسلحة الذاتية، وتعزيز آليات المراقبة، ونهج الدعاية الموجّهة

> مع تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في صنع القرار، يحدث تحول جذري في ممارسة السلطة السياسية وتوازن القوى العالمية

DOI:10.48550/arXiv.2410.17481 Srivastava, S., & Bullock, J. (2024). « AI, Global Governance, and Digital Sovereignty», arXiv preprint arXiv:2410.17481.

التقنية الوطنية الصينية (China›s Techno-nationalism) هي استراتيجية تبناها الصين لتعزيز قدراتها التكنولوجية الوطنية وتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الريادة العالمية في التكنولوجيا من خلال تطوير الابتكارات المحلية وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية داخل البلاد. [المترجمة]

دراسات استشرافية

من الأزمة إلى استشراف المستقبل: نحو سياسة خارجية طويلة الأمد

ج. غيفار، «من الأزمة إلى استشراف المستقبل: نحو سياسة خارجية طويلة الأمد»، معهد مونتاني بفرنسا، 2024.

في هذا البحث، يدعو غيفار إلى إعادة صياغة شاملة لنموذج السياسة الخارجية الفرنسية، ويشير إلى أن النهج الحالي الذي يركّز على الاستجابة للأزمات لم يعد كافيًا لمواجهة تعقيدات النظام العالمي المعاصر. يرى الباحث أن الاستخدام المتكرر لكلمة «أزمة» يحجب القوى الهيكلية التي شكّلت وتشكّل الأحداث العالمية على مدى طويل. فعلى سبيل المثال، إذا ما تعاملنا مع الصراع السوري بوصفه أزمة فقط، فإن هذا المنظور يغفل سوابقه التاريخية التي تعود إلى الربيع العربي، وقبله الغزو الأمريكي للعراق، وصولًا إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية.

يحذر الباحث من التركيز على الأحداث من دون الاهتمام بالسياق التاريخي والجيوسياسي، إذ من شأن هذا المنظور أن يحدّ من قدرة فرنسا على التعامل مع عالم تتصاعد فيه وتيرة الأزمات. للخروج من هذه الدائرة التفاعلية، ينبغي لفرنسا أن تتبنى نهجًا استشرافيًّا يعتمد على الاستعداد والجاهزية بدلًا من التنبؤ. يتطلب هذا النهج القدرة على تمييز الاتجاهات من خلال استكشاف حتى الإشارات الضعيفة وتحليل الاتجاهات المتوقّعة لمواجهة تحديات المستقبل، مع تقييم ردود الفعل السياسية الممكنة. ويشير غيفار إلى العالم الأنجلوساكسوني كنموذج لدول استطاعت تنظيم أدوات استشراف المستقبل لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

يدعو غيفار إلى تعزيز الأساس المؤسسي للتفكير الاستراتيجي في فرنسا، مثل الأمانة العامة للدفاع والأمن الوطني (SGDSN)، مع تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية. ويلفت النظر إلى أن المؤسسات غالبًا ما تعمل بشكل منفصل، الأمر الذي يضعف القدرة على بناء نُهج طويلة الأمد. ويؤكد أن السياسة الخارجية الحديثة تتطلب نهجًا شاملًا يدمج الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبيئية.

إضافة إلى ذلك، يؤكد غيفار أهمية دمج وجهات النظر كافة في النقاش الاستراتيجي، ويقول إنه «لا يمكن لأي إدارة أن تستوعب بمفردها هذا الكم من التعقيد في العالم». لذلك، يطالب بمزيد من التعاون مع القطاعات البحثية، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء العالميين. إن المعرفة المستمدّة من البحث في التغير البيئي أو الثورة التكنولوجية يمكن أن تسهم في مواجهة التحديات الحديثة مثل النزاعات المناخية أو التحكم الرقمي.

ولا يهوّن الباحث من التحديات السياسية التي قد تعوق هذا التحول، ومنها ميل المسؤولين المنتخَبين إلى تفضيل الإجراءات القصيرة الأمد ذات النتائج الملموسة. لكنه يحذّر من أن فرنسا قد تواجه تحديات غير متوقعة إذا لم تُدمج المنهجيات الطويلة الأمد في سياستها الخارجية. يجب أن نتذكر أمثلة مثل جائحة كوفيد- 19، والحرب في أوكرانيا، وصعود نفوذ الصين العالمي، لنفهم خطورة عدم استعداد الدولة.

وإجمالًا، يدعو غيفار إلى تحويل نهج السياسة الخارجية الفرنسية من إدارة الأزمات إلى سياسة استباقية مرنة من خلال التحليل المُسبق والنقاش الاستراتيجي على المستوى المؤسسي، الذي يمكّن فرنسا من التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين وحماية مصالحها الوطنية.

الاستخدام المتكرر لكلمة «أزمة» يحجب القوى الهيكلية التي شكّلت وتشكّل الأحداث العالمية على مدى طويل

السياسة الخارجية الحديثة تتطلب نهجًا شاملًا يدمج الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبيئية

De la crise à la prospective : pour une politique étrangère de temps long | Institut Montaigne
Guiffard, J. (2024), De la crise à la prospective : pour une politique étrangère de temps long Institut Montaigne

دراسات تطبيقية

أمن الطاقة والجغرافيا السياسية

ك. وانغ، و ف. رن، و ر. لي، «الجغرافيا السياسية وأمن الطاقة: استكشاف شامل للتطورات، والتعاون، والاتجاهات المستقبلية، مجلة Humanities & Social Sciences Communications، (11) رقم المقال 1071، 2024.

تطرح هذه الدراسة تحليلًا شاملًا للعلاقة بين استقرار إمدادات الطاقة والجغرافيا السياسية الدولية. إن أمن الطاقة ضروري للإنتاج التجاري والتنقل والمجتمع كله، كما أنه يرتبط بالأمن الوطني. وقد تؤدي التفاوتات في توزيع الطاقة أو تقلبات الأسعار إلى التضخم والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي. كما تمثّل المخاطر الجيوسياسية مثل الحروب، والإرهاب، والتوترات الدولية تهديدات كبيرة لأمن الطاقة، مثلما حدث إثر الثورات في الشرق الأوسط والصراع بين روسيا وأوكرانيا على أسعار النفط والغاز.

تعتمد الدراسة على النهج البيبليومتري، وتحدد ثلاث مجموعات رئيسية: من الأبحاث. أولًا، «التحول في مجال الطاقة»، الذي يستكشف كيف يمكن للمخاطر الجيوسياسية أن تعرقل أو تسرّع الانتقال إلى الطاقة المتجدّدة، وتأثير النزاعات التي تؤدي إلى إعاقة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، لكنها قد تدفع الدول لتنويع مصادر الطاقة. ثانيًا، «البيئة الطبيعية»، وكيف تزيد التوترات الجيوسياسية من الأضرار البيئية، مثل الإفراط في استغلال الموارد أو التلوث الناتج عن العمليات العسكرية. وثالثًا، «سوق الطاقة»، وتأثير المخاطر الجيوسياسية على تقلبات الأسعار وسلوكيات السوق. وتشير الدراسة إلى بروز الصين بصفتها مركزًا بحثيًا رئيسيًّا، وإلى تشي وي سو (Chi-Wei Su) fwtji أحد الرواد عالميًّا في هذا المجال.

تفترض الدراسة أيضًا أن المخاطر الجيوسياسية لا تكون دائمًا سببًا في تقويض أمن الطاقة واستقرارها. ففي الصين، أظهرت التحليلات وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما، إذ يمكن أن يتسبب عدم استقرار توفير الطاقة بدوره في إحداث مخاطر جيوسياسية. تسلّط الدراسة الضوء على تطور منهج معالجة أمن الطاقة من خلال تحليل النصوص المهمة ونمذجة الموضوعات لرسم خرائط شبكات المعرفة واتجاهات البحث، مع إبراز قيود البحث، مثل الاقتصار على قاعدة بيانات Web of Science التي تفتقر إلى الأدبيات غير الأكاديمية. وتدعو الدراسة إلى امتداد نطاق البحث ليشمل الأوراق المطروحة بالمؤتمرات والكتب.

وأخيرًا، تشير الدراسة إلى أن الضغوط الجيوسياسية غالبًا ما تدفع نحو التحولات المفاجئة في سياسات الطاقة؛ ولكن على الحكومات تحقيق التوازن بين أمن الطاقة والأهداف البيئية والتنمية الاقتصادية. ولعل «ظهور مصطلح ‹المخاطر الجيوسياسية›، كإطار مفاهيمي يعكس زيادة الوعي بتأثير الأحداث الجيوسياسية على أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي». وفي النهاية، تدعو الدراسة إلى تعزيز التعاون العالمي وتنسيق السياسات لضمان إمدادات الطاقة الآمنة وتسريع الانتقال نحو أنظمة طاقة مُستدامة.

تمثّل المخاطر الجيوسياسية مثل الحروب، والإرهاب، والتوترات الدولية تهديدات كبيرة لأمن الطاقة

المخاطر الجيوسياسية لا تكون دائمًا سببًا في تقويض أمن الطاقة واستقرارها

https://doi.org/10.1057/s41599-03507-024-
Wang, Q., Ren, F. & Li, R. « Geopolitics and energy security: a comprehensive exploration of evolution, collaborations, and future directions », Humanit Soc Sci Commun 11, 1071 (2024).

النهج البيبليومتري: طريقة تحليلية تستخدم أدوات إحصائية لدراسة المؤلفات العلمية، يساعد هذا النهج الباحثين على فهم كيفية تطور مجال معين من خلال تحليل البيانات الكمية المتعلقة بالنشر العلمي. يهدف هذا النهج إلى قياس الاتجاهات في النشر العلمي، مثل عدد الاستشهادات، وتأثير المؤلفين، والعلاقات بين البحوث المختلفة. [المترجمة]

التحول في مجال الطاقة: عملية تغيير شاملة في كيفية إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها؛ وهي ضرورية لمواجهة التحديات البيئية مثل تغير المناخ وتقليل الانبعاثات المسبّبة للاحتباس الحراري [المترجمة].
مثل الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. [المترجمة].

دراسات استشرافية

العلاقات بين كندا والولايات المتحدة

كندا: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة، معهد السلام والدبلوماسية، خدمة أبحاث الكونغرس (CRS)..2025.

يقدم التقرير تقييمًا شاملًا للعلاقة المعقّدة بين الولايات المتحدة وكندا. بحدود مشتركة تمتد على 5,525 ميلًا، تتمتع الدولتان بعلاقة قائمة على تاريخ مشترك وشراكات اقتصادية وأمنية عميقة، وترتبطان بعلاقات دبلوماسية قوية وتعاون دولي مشترك. كما أن كلا البلدين فاعلان رئيسيان في المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة، وحلف الناتو، ومجموعة السبع، وغالبًا ما يتعاونان لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية. ومع ذلك، تحدث أحيانًا خلافات حول سياسات التجارة والحوكمة البيئية، مثل الخلافات حول الأخشاب اللينة ومنتجات الألبان التي تتطلب مفاوضات مستمرة.

على المستوى الاقتصادي، تُعد كلّ من كندا والولايات المتحدة الشريك التجاري الأكبر بالنسبة إلى الأخرى؛ إذ يتجاوز حجم التجارة الثنائية في السلع والخدمات 700 مليار دولار سنويًّا. يُعدّ «اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا» (USMCA)، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2020 ليحل محل «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (NAFTA)، حجر الزاوية في العلاقات التجارية بين البلدين. ويغطي الاتفاق قطاعات متعددة، مثل الزراعة، والسيارات، والتجارة الرقمية. ولكن لا تزال هناك قضايا معلّقة بين الطرفيْن، مثل التعرفات الجمركية والخلافات التنظيمية، ما يستدعي استمرار الحوار والتفاوض.

يمثّل التعاون في مجال الطاقة جزءًا أساسيًّا من العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا؛ إذ تعد كندا موردًا رئيسيًّا للطاقة؛ خاصة النفط الخام والغاز الطبيعي والكهرباء. كما ترتبط الدولتان بشبكات أنابيب وكهرباء واسعة، ما يسهل تجارة الطاقة ويعزّز أمنها. وفي هذا الشأن، تُظهر مشاريع مثل خط أنابيب كيستون XL تعقيدات التوازن بين المصالح الاقتصادية والاهتمامات البيئية.

يتميز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وكندا بالمشاركة في المنظمات والمبادرات الدفاعية. وتُعدّ قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (NORAD) نموذجًا للتعاون العسكري العميق بين البلدين، وهما يتعاونان أيضًا في مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية. ومع ذلك، قد تؤدي اختلافات الإنفاق الدفاعي وعادات الشراء إلى السعي نحو تعديل الأساليب المتّبعة.

وتُعد الحوكمة البيئية مجالًا ذا أولوية مشتركة؛ إذ يلتزم البلدان بمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المُستدامة. تشمل بعض المبادرات التعاونية خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية البحيرات العظمى، ومعالجة تلوث المياه والهواء عبر الحدود؛ برغم الاتفاق على الأهداف البيئية، تختلف السياسات والآليات التنظيمية، الأمر الذي يتطلب التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة.

وعلى صعيد آخر، تعترف الولايات المتحدة وكندا بأهمية حقوق الشعوب الأصلية التي تحتاج إلى سياسات تعاونية لحماية حقوقها ومصالحها. كما تتخذان إجراءات لدعمها عبر الحدود. وتُبذل الجهود للحفاظ على الثقافة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتعويض عن الظلم الذي تعرضت له هذه الشعوب على مر التاريخ. في كلا البلدين.

وإجمالًا، تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا بالاعتماد المتبادل والتعاون في مجالات متعددة؛ برغم التحديات، تستمر الشراكة في التطور لمعالجة القضايا الناشئة وتأكيد القيم المشتركة في الديمقراطية، والازدهار، والأمن. كما يبقى الحوار والتعاون المستمران ضروريين لفهم تعقيدات هذه العلاقة الثنائية.

تُعد كلّ من كندا والولايات المتحدة الشريك التجاري الأكبر بالنسبة إلى الأخرى؛ إذ يتجاوز حجم التجارة الثنائية في السلع والخدمات 700 مليار دولار سنويًّا

تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا بالاعتماد المتبادل والتعاون في مجالات متعددة

Canada: Background and U.S. Relations | Congress.gov | Library of Congress
Institute For Peace & Diplomacy. (2025), Canada: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service (CRS)

2 دراسات تطبيقية

كيف أصبح الذكاء الاصطناعي عاملًا محدّدًا لعلاقات القوة بين الدول؟

ك. بنيخلف، و ج. زو، «الجغرافيا السياسية للذكاء الاصطناعي: التنظيم والقوة»، مجلة Lex Electronica، العدد 29 (1)، ص. 68-115.

يتناول هذا البحث الأهداف الجيوسياسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وكيف أصبح عاملًا محدّدًا للعلاقات الدولية. يوضح الباحثان أن الفضاء الافتراضي أصبح ساحة معركة تتنافس فيها الدول للهيمنة على التكنولوجيا. يُعد الذكاء الاصطناعي «تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج» في التطبيقات المدنية والعسكرية، ما يجعله ذا أهمية للأمن القومي. نجد الولايات المتحدة، مثلًا، تخشى فقدان تفوقها التكنولوجي أمام منافسيها، مثل الصين، الذين يدمجون الذكاء الاصطناعي في استراتيجياتهم الاقتصادية والعسكرية.

وتحذر الولايات المتحدة من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تصبح «أسلحة الخيار الأول» في الصراعات المستقبلية، حيث يستخدمها المنافسون بالفعل في الهجمات الإلكترونية، ونشر المعلومات المضلّلة، وزعزعة استقرار الديمقراطيات.

يشير الباحثان إلى أن التنافس في مجال الذكاء الاصطناعي قد أطلق حقبة جديدة تُعرف بالقومية التكنولوجية؛ إذ تنفق الحكومات مليارات الدولارات على تطوير الذكاء الاصطناعي، وتخزين البيانات محليًّا، وتفرض قيودًا على تصدير التكنولوجيا المتقدمة، مثل القيود الأمريكية الأخيرة على تصدير شحنات أشباه الموصّلات إلى الصين. ويوضح هذا التوجه كيف تتحول التجارة في مجال التكنولوجيا إلى أداة جيوسياسية، وكيف تسعى الدول إلى حماية رأس مالها التكنولوجي بينما تحول دون وصول المنافسين إلى التقنيات الحيوية.

وفي هذا السياق، يبرز البحث كيف تلعب الشركات التقنية الكبرى، المعروفة باسم GAFAM (جوجل، أبل، فيسبوك، أمازون، مايكروسوفت) في الغرب أو BATX (بايدو، علي بابا، تينسنت، شياومي) في الصين، دورًا شبه حكومي في هذا الصراع التكنولوجي. يصف الباحثان الفضاء الإلكتروني بأنه مساحة استراتيجية جديدة يُخاض فيها الصراع سعيًا للهيمنة بشكل علني وسري؛ ما يعيد تشكيل مفهوم السيادة والقوة. وكمثال على ذلك، فإن الحملات التي يُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي لنشر المعلومات المضلّلة لا تقتصر على سياق الانتخابات؛ بل تؤثر على الأسواق المالية، والسياسة الخارجية، والحركات الاجتماعية. ولهذه الحملات القدرة على تغيير الرأي العام وزعزعة استقرار المجتمعات.

ويتناول البحث تحديات تنظيم مجال الذكاء الاصطناعي نظرًا إلى طبيعته المفتوحة وسرعة انتشاره. وبسبب عدم كفاية وملاءمة القوانين التقليدية للتحكم في ديناميات الذكاء الاصطناعي المتغيرة والعابرة للحدود، يتعذر السيطرة على استخدامات الذكاء الاصطناعي، ومن ثم تواجه الحكومات تحديات كبيرة في صياغة سياسات تحقق التوازن بين الابتكار والمخاوف الأخلاقية والأمن القومي، مثل رسالة «Pause Giant AI Experiments»

وإجمالًا، يخلص بنيخلف وزو إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد مسألة تكنولوجية، بل أصبح سلعة جيوسياسية أساسية تعيد تشكيل توازن القوى العالمية. وهو لا يمثّل تحديًا للأمن العسكري فقط، بل يؤثر في البناء الديمقراطي، والاقتصادي، وآليات الحكم أيضًا، ومن ثم، يدعو الباحثان إلى إعادة التفكير في التعاون العالمي والتخطيط الطويل الأجل لتجنب سباق الأسلحة الرقمية غير المقيّد.

الفضاء الافتراضي أصبح ساحة معركة تتنافس فيها الدول للهيمنة على التكنولوجيا

الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد مسألة تكنولوجية، بل أصبح سلعة جيوسياسية أساسية تعيد تشكيل توازن القوى العالمية

- La géopolitique de l'intelligence artificielle : régulation et puissance | Lex Electronica
Benyekhlef, K., & Zhu, J. (2025). « La géopolitique de l'intelligence artificielle : régulation et puissance », Lex Electronica, 29(1), 68115-.
- القومية التكنولوجية: هي توجّه تتبناه الدول لحماية وتعزيز قدراتها التكنولوجية الوطنية. الهدف من هذه السياسات هو الحفاظ على التفوق التكنولوجي وحماية الأمن القومي. [المترجمة]

دراسات تطبيقية

تهديدات الذكاء الاصطناعي للسياسة

م. ب. إ. إسلام، وم. حسيب، وهـ باتول، وآخرون، «تهديدات الذكاء الاصطناعي للسياسة والانتخابات والديمقراطية: إطار عمل للتحقق من صحة التزييف العميق باستخدام تقنية البلوكشين»، Blockchains، العدد 2(4) ص. 458-481.

تتناول هذه الدراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على المؤسسات السياسية؛ خاصة الانتخابات الديمقراطية. يشير الباحثون إلى التقدّم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وقدرتها على التزييف المتقن القريب جدًا من الواقعية، مثل الصور ومقاطع الفيديو والصور المزيفة.. ويرون أن هذه التقنيات تُستخدم لنشر المعلومات المضلّلة، والتأثير على الأجندة العامة، بل والتحكم في نتائج الانتخابات، ما يمثّل تهديدًا جديدًا لنزاهة المؤسسات السياسية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

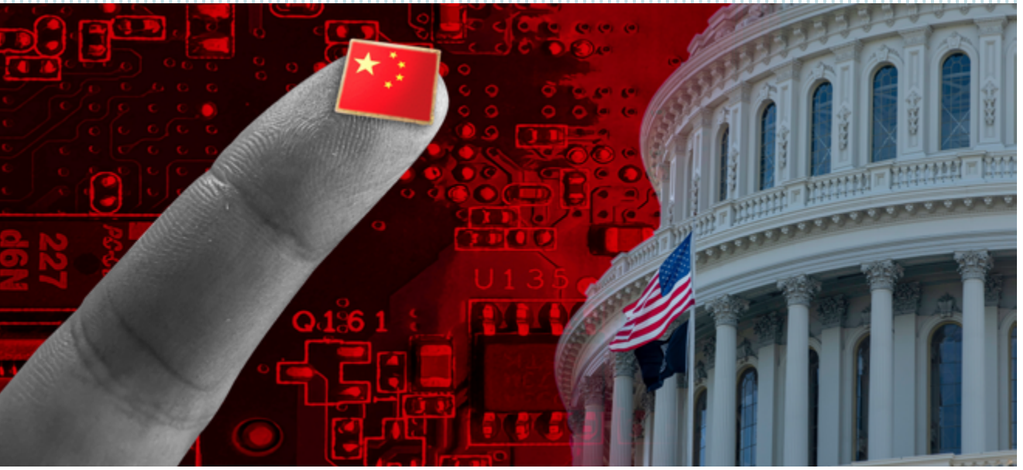

يشير الباحثون إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست أدوات محايدة، فهي تعكس البيانات التي تغذيها. ويعني هذا أن التحيزات أو النية الخوارزمية تولّد نتائج غير محايدة، وتعمق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتؤثر في سلوك الناخبين، وتنشر حملات المعلومات المضلّلة، الأمر الذي يشوّه مسار الحوار العام.

لمواجهة هذه التهديدات، يقترح المؤلفون إطار عملٍ للتحقق من صحة التزييف العميق باستخدام تقنية البلوكشين (B-DAVF). يهدف هذا الحل المبتكَر إلى مكافحة انتشار التزييف المتقن والمعلومات السياسية المضلّلة. يعتمد الإطار على مزايا الشفافية والثبات واللامركزية التي توفرها تقنية البلوكشين للتحقق من الوسائط الرقمية من خلال تسجيل النسخ الأصلية للمحتوى الرقمي على البلوكشين، يتيح B-DAVF للمستخدمين والجهات التنظيمية التحقق من احتمالية تعرض المحتوى للتزييف. يقر الباحثون أن التدابير التكنولوجية وحدها غير كافية، لذا يدعون إلى تضافر الجهود المتعددة التخصّصات من خلال تعاون علماء الكمبيوتر، والخبراء القانونيين، وصانعي السياسات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني لإنشاء نظام حماية شامل ضد التلاعب في الانتخابات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما يدعو الباحثون الحكومات إلى سنّ قوانين تفرض الشفافية وتضمن المساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي، مع تنظيم حملات توعية عامة لتثقيف الجمهور.

تختتم الدراسة بتأكيد ضرورة معالجة المخاطر السياسية الناجمة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي. ويحذر الباحثون من أن التقاعس عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يُفسح المجال لتصبح المعلومات المضللة والتلاعب أدوات مألوفة في الحياة السياسية، ما يزعزع استقرار الديمقراطية.

هذه التقنيات تُستخدم لنشر المعلومات المضلّلة، والتأثير على الأجندة العامة، بل والتحكم في نتائج الانتخابات

يقترح المؤلفون إطار عملٍ للتحقق من صحة التزييف العميق باستخدام تقنية البلوكشين (B-DAVF).

https://doi.org/10.3390/blockchains2040020
Islam, M. B. E., Haseeb, M., Batool, H., Ahtasham, N., & Muhammad, Z. (2024). "AI Threats to Politics, Elections, and Democracy: A Blockchain-Based Deepfake Authenticity Verification 481-Framework", Blockchains, 2(4), 458

- النية الخوارزمية: تشير إلى الأهداف أو الغايات التي تُبرمَج في نظام الذكاء الاصطناعي لتحقيقها. بتعبير آخر، هي التعليمات التي تحدد كيفية تصرف النظام بناءً على البيانات التي يتلقاها. إذا كانت هذه النية تشوبها تحيزات أو أهداف معينة، فإن النظام سيعمل وفقًا لهذه التحيزات، ما قد يؤدي إلى نتائج غير محايدة. [المترجمة]
- تقنية البلوكشين: هي نوع من قواعد البيانات الرقمية التي تسجل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة. يمكن تصورها كسلسلة من الكتل، حيث تحتوي كل كتلة على مجموعة من المعاملات. بمجرد إضافة كتلة جديدة إلى السلسلة، لا يمكن تعديلها أو حذفها. ما يجعل البيانات ثابتة وغير قابلة للتغيير.
- تتميز البلوكشين باللامركزية؛ إذ تُخزّن النسخ من السلسلة على العديد من الأجهزة (العقد) حول العالم، ما يزيد من الأمان ويقلل من فرص التلاعب. تُستخدم هذه التقنية في العديد من المجالات، مثل العملات الرقمية (مثل البيتكوين)، والتحقق من الهوية، وسلاسل التوريد، والتحقق من صحة المحتوى الرقمي. [المترجمة]

دراسات تطبيقية

التزام كندا وتعاونها مع دول الآسيـــان

ك. بان و ي. لي، « نهج كندا في التعاون المناخي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ: تحليل واقتراحات لتفاعل كندا مع دول الآسيان ضمن ' استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ»، مجلة Revue Interventions économiques / Papers in Political Economy، العدد 72، 2024.

تقدّم هذه الورقة البحثية تحليلًا شاملًا للتعاون المناخي بين كندا ودول الآسيان (ASEAN)، وتقدم توصيات لتعزيز هذا التعاون. بالاعتماد على بيانات حكومية، ومذكرات سياسية، ومصادر أخرى، يبرز الباحثان التحول إلى الطاقة النظيفة بوصفها عنصرًا محوريًّا في هذا التعاون. يشير الباحثان إلى أن سياسة كندا والمساعدات التي تقدمها لدول الآسيان غير ملائمة وغير كافية. فعلى الرغم من أن «استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ» الكندية (IPS) تتبنى هدفًا محوره «بناء مستقبل مُستدام وأخضر»، فإن التطبيق على أرض الواقع في المنطقة لم يواكب هذا الهدف.

تؤكد الورقة البحثية أن دول الآسيان لديها احتياجات وقدرات متفاوتة فيما يتعلق بالطاقة النظيفة، لكن كندا لم تستجب لهذه الاحتياجات بسبب نهجها الموحّد الذي لا يراعي الظروف المحلية المختلفة بين دولة وأخرى. على سبيل المثال، تتمتع دول مثل سنغافورة ببنية تحتية متقدّمة وشبكة متكاملة تسهل استخدام حلول الطاقة النظيفة، بينما تواجه دول مثل ميانمار وكمبوديا تحديات كبيرة في الاستقرار السياسي والقدرة التقنية. وتشير الورقة إلى أن المساعدات الكندية موزّعة بشكل غير متناسب، إذ تكون الدول الأصغر والأقل تطورًا في الآسيان الأقل تفضيلًا؛ إضافة إلى ذلك، يلاحظ الباحثان أن تفاعل كندا المناخي يفتقر إلى أهداف محددة وقابلة للقياس واستراتيجية طويلة الأجل؛ ما يعوق القدرة على قياس التقدم أو ضمان الاستمرارية بين الدورات السياسية.

يتميز نهج كندا في الشراكات بالاعتماد على المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل العمل من خلال منظمات الآسيان أو الشراكات المناخية العالمية. برغم أن لهذا النهج بعض المزايا، يرى الباحثان أنه يُضعف دور كندا القيادي ويحد من إمكانات التعاون الثنائي، الذي يمكن أن يقدم حلولًا أكفأ وأكثر ملاءمة وكفاءة. لتجاوز هذه التحديات، تقترح الورقة البحثية بعض الإجراءات لتعزيز دور كندا في المشاركة. أولًا، ينبغي لكندا أن تبادر بمشاركة خبراتها في الطاقة المتجدّدة والمرونة المناخية لمساعدة دول الآسيان على الانتقال إلى الطاقة النظيفة. ثانيًا، يجب تعزيز التعاون التجاري من خلال دعوة الشركات الكندية للاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة في دول الآسيان وتشكيل شراكات بين القطاعيْن العام والخاص. ثالثًا، يجب أن تضطلع كندا بدور نشط في تشجيع وتبني التقنيات التي تقودها الآسيان، بدلًا من الاعتماد على المنصات العالمية أو التي يقودها الغرب، أو المتبعة على مستوى العالم؛ لإظهار التزامها بالملكية الإقليمية والتوافق مع الأولويات المحلية. باتباع هذه الإجراءات، يفترض الباحثان أن كندا ستضطلع بدور ريادي في الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وستتمتع بمكانة استراتيجية ودبلوماسية متميزة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

أخيرًا، تؤكد الورقة البحثية أنه إذا أرادت كندا أن تؤدي دورًا أكثر فاعلية في تحقيق الاستدامة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فعليها أن تتجاوز تقديم الضمانات الرمزية وتستثمر بشكل أكبر في شراكات فعّالة وطويلة الأجل تلبي الاحتياجات الفريدة لدول الآسيان. من خلال تعزيز التوازن والاستمرارية والتعاون المناخي بين منطقتَين ذاوتي ظروف مناخية متباينة، يمكن لكندا أن تجعل سياستها الخارجية أكثر توافقًا مع أهدافها المناخية، ما يسهم في تخضير المنطقة وتقويتها.

المساعدات الكندية موزّعة بشكل غير متناسب إذ تكون الدول الأصغر والأقل تطورًا في الآسيان الأقل تفضيلًا

من خلال تعزيز التوازن والاستمرارية والتعاون المناخي بين منطقتَين ذواتي ظروف مناخية متباينة، يمكن لكندا أن تجعل سياستها الخارجية أكثر توافقًا مع أهدافها المناخية

- URI: https://id.erudit.org/iderudit/1114475ar
Pan, C. & Li, Y. (2024). Canada's Approach to Climate Cooperation in the Indo-Pacific: Analysis and Suggestions for Canada's Engagement with ASEAN Countries under the Indo-Pacific Strategy. Revue Interventions économiques / Papers in Political Economy, (72).

دراسات تطبيقية

«كليرفيو أي آي»: الضــرورة الملحّة لرفع مستويات محو الأمية العامة

ت. شيبرد، «دراسة كندا حول شركة كليرفيو أي آي Clearview AI كدعوة لمحو الأمية في مجال السياسة الرقمية»، مجلة Surveillance & Society، العدد 22 (2)، 2024.

تتناول هذه الدراسة التحقيق في انتهاك الخصوصية الذي اتُّهمت به شركة Clearview AI في كندا وتؤكد الحاجة الملحة إلى زيادة الوعي العام حول السياسات الرقمية المتّبعة. شركة Clearview AI هي شركة أمريكية تجمع ملايين الصور من وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لبناء قاعدة بيانات للتعرف على الوجه، تُباع بشكل رئيسي للشرطة. أكد التحقيق الكندي، الذي أجراه مكتب مفوض الخصوصية (OPCC) في عام 2020، أن جمع Clearview للصور الخاصة بالكنديين من دون موافقتهم كان مخالفًا للقانون؛ خاصة فيما يتعلق بتطبيق البيانات البيومترية مثل صور الوجه.

كانت التقنية التي استخدمتها شركة Clearview مدعاة للقلق ليس بسبب انتهاكها للخصوصية فقط، بل بسبب تأثيرها الضار في ترسيخ التحيز أيضًا. رُخّص برنامج الشركة لاستخدامه في أقسام الشرطة، بما في ذلك الشرطة الملكية الكندية (RCMP)، ولكن الضباط الأفراد كانوا يستخدمونه على نطاق واسع من دون موافقة القسم. نتيجة لذلك، تفاقمت مشاكل التحيز الخوارزمي نتيجة لممارسات Clearview؛ ولاسيما برامج التعرف على الوجه التي كانت أقل دقة بالنسبة للنساء والأقليات، الأمر الذي يعزز الاتجاهات التمييزية في الشرطة.

ترى شيبرد أن موارد التعليم التي يقدمها OPCC، برغم فائدتها، تؤطر الخصوصية كقضية فردية بشكل رئيسي، بافتراض أن الأفراد سيحمون خصوصيتهم بأنفسهم، وتفشل في التعامل بشكل كافٍ مع القوى المجتمعية، مثل رأسمالية المراقبة والمتاجرة بالبيانات الخاصة، ما يُغفل الأُطر النظامية والسياسية الأوسع لتقنيات المراقبة. ولتجاوز هذه المشكلة، تطرح شيبرد مفهوم «محو الأمية في السياسة الرقمية» (DPL)، وهو إطار يتجاوز أساسيات محو الأمية الرقمية ليشمل فهم كيفية تشكيل السياسات والبنية التحتية وممارسة السلطة للتكنولوجيا وتطويعها.

تسلط الدراسة الضوء على كيفية استغلال شركة Clearview للثغرات القانونية لجمع البيانات المتاحة علنًا على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يكشف عن نقاط الضعف في قوانين الخصوصية. وتدعو إلى سن قوانين أكثر صرامة، وأكدت ضرورة أن يشمل التعليم العام تدريس هذه القضية، مع تسليط الضوء على أهمية السلوك الفردي. من دون هذا النهج الشامل، يظل المواطنون غير قادرين على فهم أو مقاومة أنظمة جمع البيانات التي تجري تحت ستار المراقبة الحديثة.

وتركز شيبرد على البعد الدولي للقضية، إذ إن شركات التكنولوجيا الأمريكية غالبًا ما تتجاوز قوانين الخصوصية خارج البلاد، ما يجعل من الصعب تنفيذها. وتشير إلى أن الجهات التنظيمية الكندية يمكنها تعزيز موقفها من خلال الاستفادة من نماذج مثل «اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)» في الاتحاد الأوروبي، التي تمتد صلاحياتها إلى خارج الدول.

إجمالًا، تدعو شيبرد إلى التحول من زاوية الإلمام بمفهوم الخصوصية على المستوى الفردي المحدود نحو تعليم شامل قائم على الحقوق، يضع الأبعاد السياسية والاقتصادية والبنيوية للتقنيات الرقمية في الحسبان. فقط من خلال هذه الرؤية الأوسع يمكن للمجتمع معالجة المشاكل الصعبة المتعلقة بتقنيات التعرف على الوجه بما يتجاوز إدارة البيانات الفردية نحو مستقبل رقمي أعدل وأكثر ديمقراطية.

شركة Clearview AI هي شركة أمريكية تجمع ملايين الصور من وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية

مفهوم «محو الأمية في السياسة الرقمية» (DPL)، هو إطار يتجاوز أساسيات محو الأمية الرقمية ليشمل فهم كيفية تشكيل السياسات والبنية التحتية وممارسة السلطة للتكنولوجيا وتطويعها

https://doi.org/10.24908/ss.v22i2.16300
Shepherd, T. (2024). "The Canadian Clearview AI Investigation as a Call for Digital Policy Literacy". Surveillance & Society, 22(2), 179–191.

دراسات تطبيقية

استراتيجية فرنسا الدولية للسياسة الخارجية المتعلقة بحقوق المرأة

وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، فرنسا، «استراتيجية فرنسا الدولية للسياسة الخارجية النسوية (2025-2030)»، 2025.

توضح وثيقة «استراتيجية فرنسا الدولية للسياسة الخارجية المتعلقة بحقوق المرأة (2025-2030)» التزام فرنسا بوضع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسَين في صميم سياستها الدولية والأوروبية. تستفيد هذه الاستراتيجية من الخطوة الرائدة التي اتخذتها فرنسا في عام 2019 بطرح سياسة خارجية تركز على حقوق المرأة، على خطى دول مثل السويد وكندا. وتصف الوثيقة كيف ستكثف فرنسا هذه السياسة وتطورها لتشمل مجالات السلام والأمن، والمناخ، والصحة، والتجارة، والتعليم، والتكنولوجيا الرقمية، والعمل الإنساني.

يُستهل التقرير بذكر الفجوات العالمية المقلقة في المساواة بين الجنسَين: 142 مليون امرأة لا تستطيع الوصول إلى خدمات الإجهاض، وأكثر من 133 امرأة تتعرض للقتل كل يوم على يد شريك الحياة أو أحد الأقارب، كما أن النساء والأطفال أكثر عرضة للقتل في الكوارث المناخية بمقدار 14 مرة. تؤكد هذه الحقائق أهمية الأجندة الدولية الجديدة لفرنسا.

تستند استراتيجية فرنسا إلى خمسة ركائز رئيسية: حماية الحقوق والحريات، وتعبئة الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسَين، ومكافحة العنف القائم على النوع، وتقليل الفجوات بين الجنسَين، وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرار. من بين المبادرات الأكثر أهمية «صندوق دعم المنظمات النسوية»، الذي دعم أكثر من 1400 منظمة في 75 دولة، و«مختبر حقوق المرأة عبر الإنترنت»، الذي يتصدى للعنف الإلكتروني الذي يستهدف المرأة. وتبرز المبادرات الفردية، مثل «ناشطات نسويات من أجل بدائل المناخ والبيئة» في أفريقيا و«النساء، والكرامة، والعمل» في أمريكا اللاتينية، جهود فرنسا لمعالجة القضايا التي تشمل العديد من القطاعات مثل العدالة البيئية وحقوق العمال.

تشمل بعض الأهداف الأكثر تطورًا تعزيز حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وحماية الوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن، وتعزيز تعليم الفتيات، وزيادة مشاركة المرأة السياسية. وتخطط فرنسا أيضًا لتوسيع التزامها عبر التحالف الفرانكوفوني النسوي، وتقديم تمويل إضافي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إضافة إلى الشراكات مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين. وتسعى في الوقت ذاته، إلى دمج المساواة بين الجنسَين في الأدوات المالية العالمية وضمان المساءلة من خلال الخضوع لتقييم خارجي حيادي من قِبل المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسَين.

وتعد «الحقوق الرقمية» مجالًا آخر ذا أولوية، إذ تركز الجهود على وقف التحرش عبر الإنترنت، كما تؤكد فرنسا الحاجة إلى تدريب القطاع الدبلوماسي لديها فيما يخص المساواة بين الجنسَين، بحيث تعكس ممارساتها الداخلية التزاماتها الدولية.

في النهاية، تقر الاستراتيجية بأن تحقيق المساواة بين الجنسَين سيستغرق قرونًا إذا ما بقي التقدم بالوتيرة الحالية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة. تسعى السياسة الخارجية المتعلقة بحقوق المرأة لفرنسا ليس للدفاع عن حقوق المرأة عالميًا فقط، بل لدمج المساواة بين الجنسَين في نسيج العلاقات الدولية والتنمية وجهود بناء السلام أيضًا. ويُنظَر إلى هذا النهج على أنه مسؤولية أخلاقية وضرورة عملية لبناء عالم أكثر أعدل وأكثر استدامة وسلامًا.

ستكثف فرنسا هذه السياسة وتطورها لتشمل مجالات السلام والأمن، والمناخ، والصحة، والتجارة، والتعليم، والتكنولوجيا الرقمية، والعمل الإنساني

142 مليون امرأة لا تستطيع الوصول إلى خدمات الإجهاض، وأكثر من 133 تتعرض للقتل كل يوم، كما أن النساء والأطفال أكثر عرضة للقتل في الكوارث المناخية بمقدار 14 مرة

- Ministère de l›Europe et des Affaires étrangères, France, (2025) France›s International Strategy for a Feminist Foreign Policy (2025–2030).

- العنف الرقمي يُعرف أيضًا بـ«العنف الإلكتروني» أو «العنف السيبراني»، يشمل هذا النوع من العنف استخدام التكنولوجيا؛ خاصة الإنترنت، لإلحاق الضرر بالآخرين من خلال التهديد، أو الإساءة، أو انتهاك الخصوصية. [المترجمة].

الترابطات بين التغيرات في المجتمع بحلول عام 2050: الثقافة والحوكمة

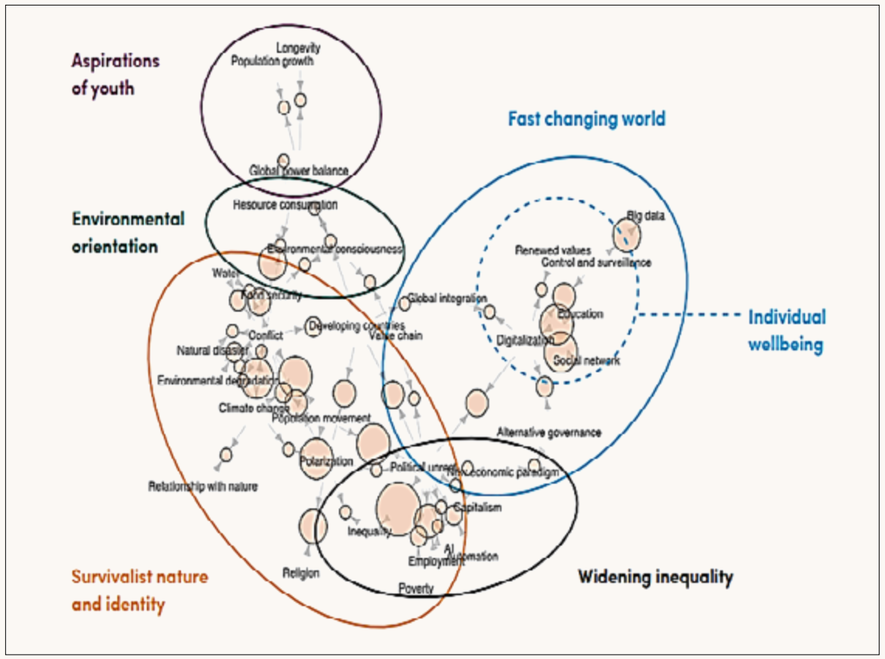

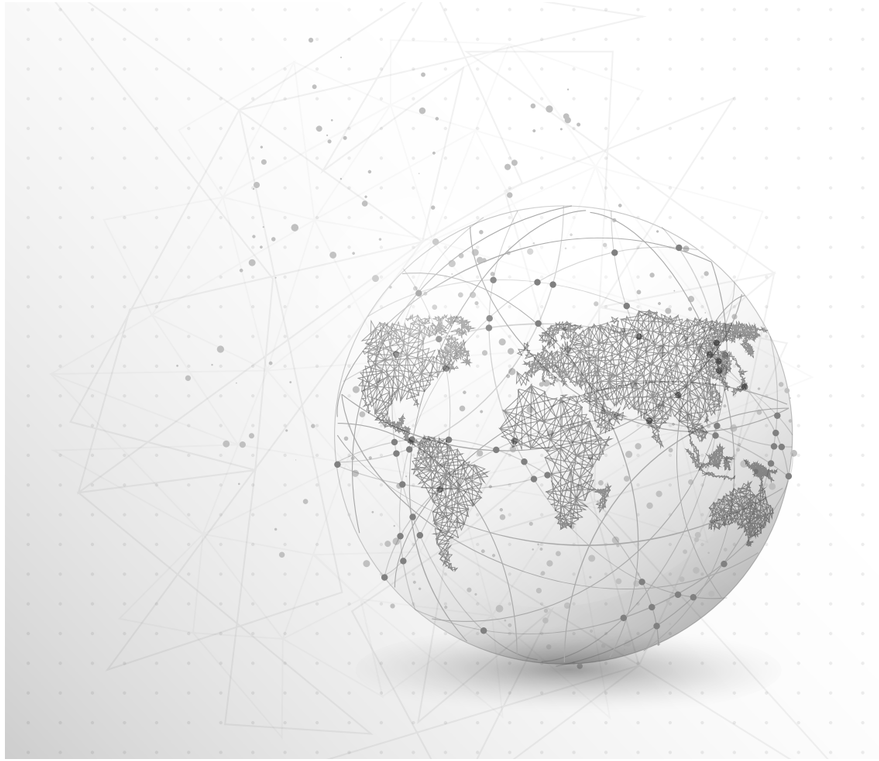

3 - المستقبل في أرقام

الدخل بحسب العرق وارتباطه بتوقعات حجم الطبقات الاجتماعية في عام 2050

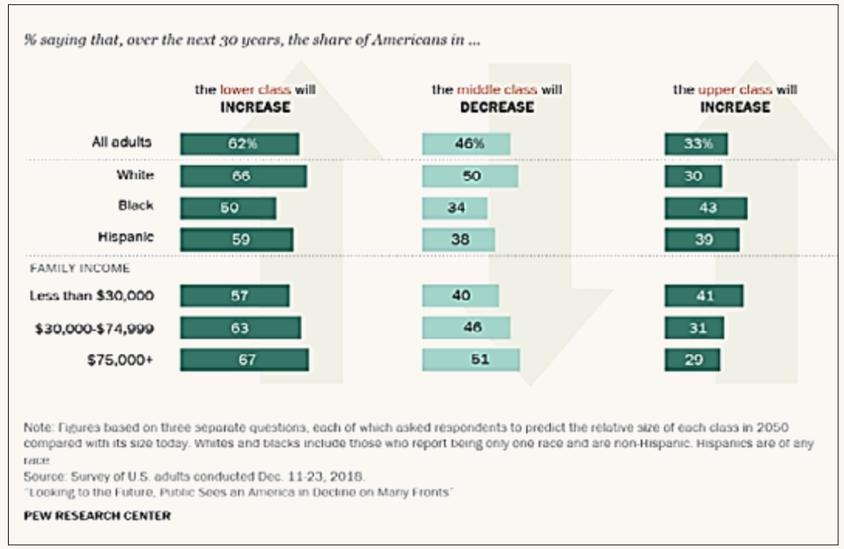

الدول الأكثر تعليمًا في العالم

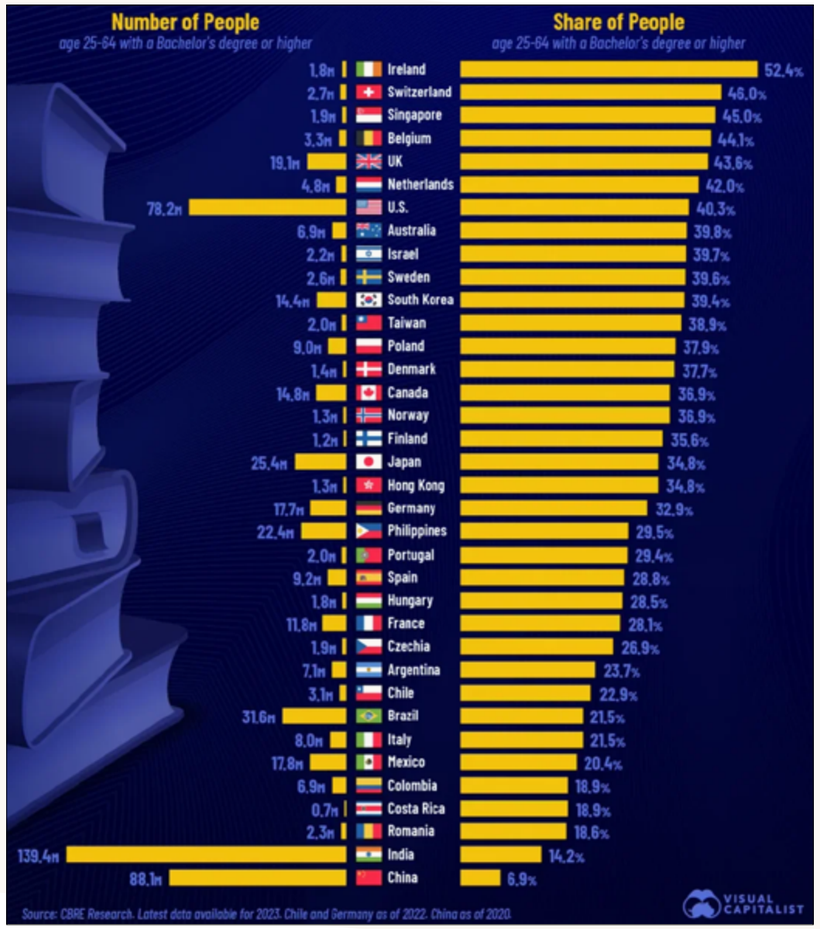

اقتصاد العالم السري بقيمة 12.5 تريليون دولار

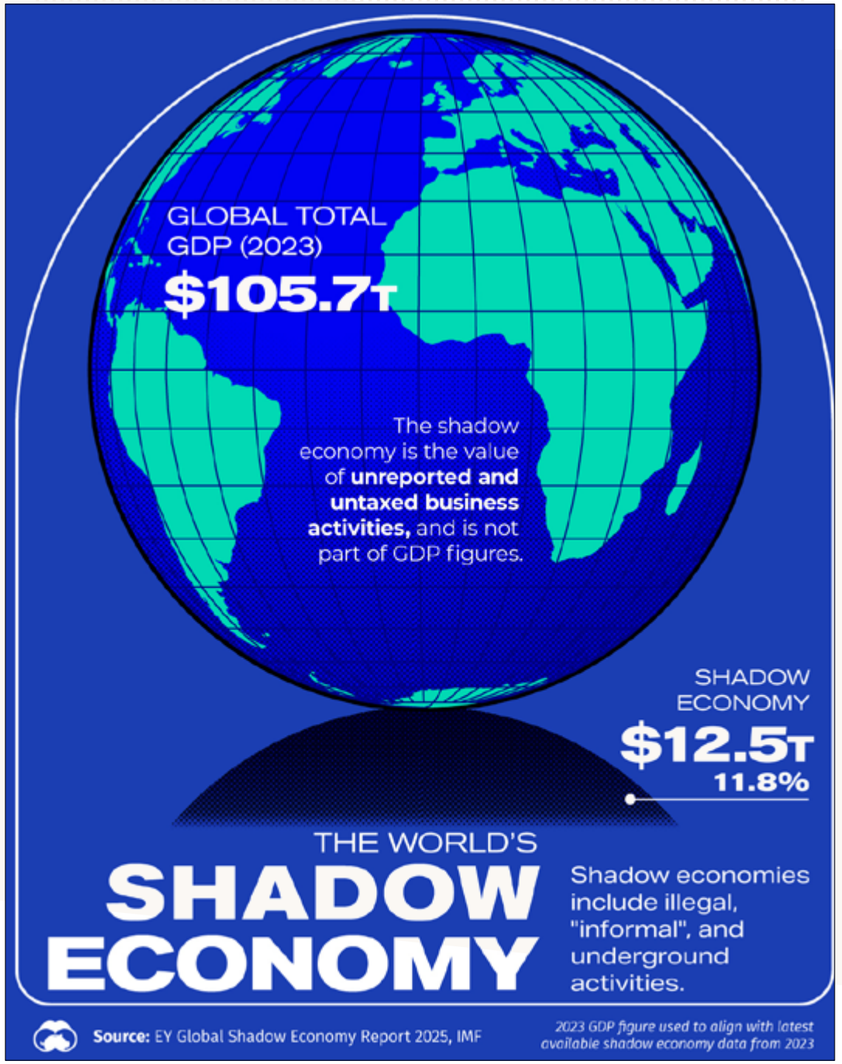

كيف يشعر الكنديون بشأن السفر إلى الولايات المتحدة؟

الطلب على الطاقة في مراكز البيانات الأمريكية (2023-2030)

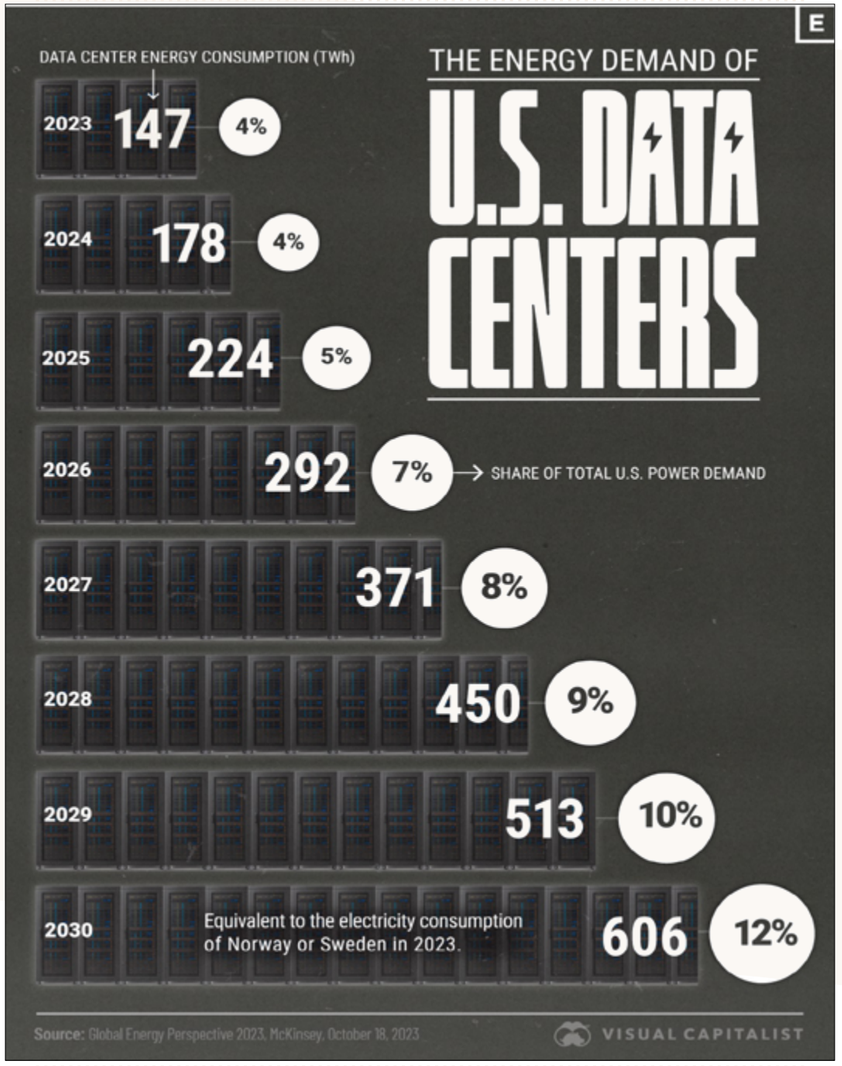

ارتفاع معدل الزيارات لموقع ChatGPT مقارنةً بمواقع الويب الرائدة الأخرى